

رغم انخفاض أسعار النفط

مؤشرات البورصة تتلون بالأخضر على غير المتوقع



■ غادر : التفاؤل بنتائج الشركات وتوزيعات 2014 يدفع البورصة للارتفاع

■ العديد من الاسهم المصرفية والخدمية والقيادية الاستثمارية شهدت عمليات تجميع لقرب إعلاناتها عن البيانات المالية لها

وجاء قطاع «الاتصالات» على رأس ارتفاعات اسس مسجلاً نمواً نسبته 1.39%، فيما تصدر قطاع «السلع الاستهلاكية» الانخفاضات بعد أن سجل مؤشره تراجعاً بلغت نسبته عند الإقبال 1.49%.

وأحفل سهم «الديرة» صادرة قائمة أعلى ارتفاعات اسس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 8% تقريباً، فيما احتل سهم «ريسم» صادرة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته عند الإقبال نحو 7.3%.

وبالنسبة لنشاط التداول، جاء سهم «تمويل خليج» على رأس قائمة أكبر الكميات بأحجام بلغت 29.6 مليون سهم تقريباً، فيما تصدر سهم «بيك» نشاط القيم بتحقيقه قيم تداول بلغت عند الإقبال حوالي 2.9 مليون دينار.

وكانت هناك أيضاً تحركات مدروسة من بعض المحافظ والمجاميع الاستثمارية التي تقود دقة السوق صوب أسهم ال100 فلس في سمناريو يكرر كثيراً إقبال نهاية الأسبوع فضلاً عن أوامر شراء انتقائية أملاً منها في تثبيت للسويات السعرية التي وصلت إليها.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أغلق الجلسة أسس مرتفعاً 15.4 نقطة ليصل إلى مستوى 6587.7 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 27.3 مليون دينار تمت عبر صفقة 6296 صفقة من خلال 230.6 مليون سهم.

مسار انتقائي لم يسير عليه السوق كما كان متوقعاً بسبب المضاريات التي استهدفت الاسهم الشعبية.

وفي ما يبدو أن السوق سيشهد في ختام جلسات الأسبوع غداً مزيداً من التحركات تجاه شركات يتوقع أن تكون لها توزيعات جيدة عن أعمالها المالية خلال عام 2014.

وقالت «آية غادر»، محلل أول مالي لشركة كفيكان ارتفاع المؤشر العام للمرة الثالثة هذا الأسبوع والمؤشرين الآخرين لليوم الخامس على التوالي يدل على تفاؤل لإعلانات الشركات ونتائجها المالية وتوزيعات أرباح عام 2014.

وعلى صعيد آخر، أوضحت «غادر» أنه وبعد تجميد صفقة بيع الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا)، المملوكة للخرافي ناشيونال، لعدم الاتفاق على السعر فقد تراجع السهم في جلسة أسس للحد الأدنى وحقق خسائر تعادل 3.6%.

وارتفعت السبوتة أسس بحوالي 14.5% إلى 27.39 مليون دينار تقريباً مقابل نحو 23.92 مليون دينار كانت في الجلسة السابقة، فيما ارتفعت أحجام أسس لتصل لنحو 230.69 مليون سهم مقابل 217.98 مليون سهم تقريباً بجلسة الأسس بارتفاع بحوالي 5.8%. أما عدد صفقات أسس فبلغ 6296 صفقة مقابل 6436 صفقة في الجلسة الماضية.

أغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات جلسة أسس على ارتفاع باستمرار الشراء الانتقائي على العديد من الاسهم القيادية لاسمياً المكونة في مؤشر (كوي 15) الذي استحوذ على ما نسبته 45 في المئة تقريباً من القيمة النقدية المتداولة.

وشهدت العديد من الاسهم المصرفية والخدمية والقيادية الاستثمارية عمليات تجميع لقرب إعلاناتها عن البيانات المالية لها عن عام 2014 في حين شهدت أسهم ال100 فلس وما دونها نشاطاً غير اعتيادي منها بسبب موجة الشراء الانتقائي عليها.

وكان لافتاً بموتال الأداء العام عودة النشاط على بعض الاسهم التي كانت راكدة منها مدرج في القطاع العقاري كما كان لافتاً تعرض إحدى أهم المجموعات الاستثمارية إلى ضغوطات بيعية بسبب بعض الأنباء المتعلقة بنشاط إحدى شركاتها لكنها عادت للتعاكس في منتصف الجلسة إلى قرع جرس الانغلاق.

ورغم الارتفاع الذي أصرت عليه السوق منذ البداية إلا أن المسار عر بحالة من التذبذب وبعض التحركات المدروسة من جانب بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية صوب الاسهم ذات الأداء التشغيلي في

بعد معاناة من نزيف الأسعار على مدار 6 أشهر

النفط الكويتي يخسر 64 بالمئة ويعود لأسعار 2008



النفط الكويتي مازال يعاني

■ الشططي: التصريحات التي تصدر عن المنتجين تؤكد أن اختلال ميزان السوق سببه الفائض من خارج «أوبك»

مازال نزيف أسعار النفط مستمرا في الأسواق العالمية منذ شهر يونيو الماضي على وقع الوفرة في المعروض وانخفاض الزيادة المتوقعة على الطلب مع تراجع الاقتصاديات كبرى وزيادة في سعر صرف الدولار وزيادة كبيرة في انتاج النفط الصخري وعوامل أخرى.

ووفق الأسعار الأخيرة المعلنة من مؤسسة البترول الكويتية فقد وصل سعر برميل النفط الكويتي إلى مستوى 38.90 دولار في تداولات أسس ليخسر البرميل نحو 69.01 دولار منذ يونيو الماضي عندما سجل 108.91 دولار وهو ما يعني أن البرميل الكويتي خسر نحو 64 في المئة من قيمته.

ومنذ نحو ستة أشهر وإسعار النفط تعاني من الانخفاض المتوالي لتسجل أدنى مستوياتها منذ نحو ستة أعوام عندما سجل البرميل الكويتي سعر 38.80 دولار في الثاني من ديسمبر 2008 فيما لا يمكن تحديد وقت توقف نزيف الأسعار والحد الأدنى الذي يمكن أن تصل إليه الأسعار.

من جهته قال الخبير في استراتيجيات النفط محمد الشطي إن التصريحات التي تصدر عن المنتجين تؤكد أن اختلال ميزان السوق سببه الفائض من خارج (أوبك).

ولفت إلى أنه بناء على المعطيات الموجودة لا توجد دواع

على أسعار عالية لمدة عام مبيانا أن الاستمرار في الإنتاج يكون دائما أفضل من خيار إيقاف الإنتاج، وأوضح الشطي أن هناك الكثير من الشركات خفضت من انتاجها على الاستكشاف والتثقيب وأعلنت عن ذلك مبيانا أن البنوك التي تقوم بشمول وضمان المشاريع ستتأثر لكن بوتيرة بطيئة نوعاً ما.

وأعاد الشطي بيان الانتاج من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يخضع لقرارات الشركات النفطية التي تعمل وفق مصالحها والجدوى الاقتصادية ومعايير أخرى ويبقى في النهاية ما هو الأفضل لإيقاف الانتاج أو الاستمرار مبيانا أن «المؤشرات تدل على أن الخيار حاليا هو قرار استمرار الانتاج بالنسبة للشركات النفطية».

ونذكر أن من الأسباب التي تضاعف من تدهور أسعار النفط الأوضاع الاقتصادية في أوروبا واليابان وروسيا والتي وصلت في مجملها إلى حالة من الركود وهو ما يسهم في ضعف السوق إضافة إلى نشاط التكثير وضعف هواس أرباح المصافي.

وأضاف أن هناك من يراهن المخزون العائم في العالم وربما

هناك بقاء للمخزون من بعض الدول منها إيران موضحاً أن انتظار المراقبين نتيجة نحو الصين والهند مع متابعة التوجهات في بقاء المخزون الأسرلنجي هناك ومناعبة بقاء المخزون بصفة عامة.

وقال الشطي «اسعل من المؤشرات الإيجابية توقع إدارة الطلب والأوضاع الاقتصادية معلومات الطاقة الأمريكية خفضاً في معدل تنامي انتاج الولايات المتحدة خلال الأعوام المقبلة نتيجة ضعف أسعار النفط وتعافي والسعاح النشاط الصناعي في أمريكا ونقص نسب البطالة هناك وقوة صرف الدولار وتأثير ذلك في زيادة مبيعات السيارات واستهلاك الجازولين الذي انخفضت أسعاره».

وأشار إلى أن من المتوقع ضعف الطلب وزيادة المعروض خلال النصف الأول من هذا العام بناء على توقعات صناعه النفط موضحاً أن ذلك سيشكل ضغوطاً على الأسعار مضيفاً أن كان الكهكن صعب جداً في الوقت الحالي ولا يستطيع أحد أن يجزم بما ستكون عليه مستويات الأسعار في السوق.

ونوّه أن تبدأ مرحلة التعافي

لاي اجتماع طارئ ل (أوبك) مبيانا أن آلية السوق هي الأفضل لإعادة التوازن للسوق النفطية.

وأوضح الشطي أن من العوامل المسببة لتسريع وتيرة هبوط سوق النفط وهي من العوامل التي لم تحصل على متابعة كافية لافتاً إلى أن من العوامل المؤثرة أيضاً ارتفاع مبيعات روسيا من النفط الخام وكذا مبيعات النفط العراقي.

ونذكر أن من المتناظر خلال الأيام المقبلة صدور توقعات سكرتارية أوبك وكذا مبيعات النفط الدولية «وهي بلا شك ستؤثر في مسار السوق والأسعار».

وحول ثورة النفط الصخري التي تسببت في زيادة المعروض ومن ثم تدهور الأسعار أضاف الشطي بأن تكاليف انتاج النفط الصخري أعلى من تكلفة انتاج النفط التقليدي وهناك عدة أسباب وراء عدم تأثير نشاط النفط الصخري حتى الآن بدهور الأسعار منها أن التأثير يأخذ وقتاً أطول ولا يكون آنياً.

وقال أن من الأسباب أيضاً قيام العديد من الشركات باستخدام آلية التحوط في الأسواق الأجلة وهي ضمان نسبة من المبيعات

■ آلية السوق هي الحل الأفضل لإعادة التوازن للسوق النفطية

في النصف الثاني من العام شريطة مؤشرات تناقص الفائض «ويمكن أن نعتبر عام 2015 بداية مرحلة جديدة في صناعة النفط سواء من حيث هبوط وتعافي الأسعار أو التوافق على آلية لتوازن السوق».

وأكد الشطي أن انخفاض وارتفاع أسعار النفط يعود أولاً وأخيراً للعامل الرئيسي وهو العرض والطلب وهو عامل يتحكم فيه عدة عوامل اقتصادية وسياسية موضحاً أن ما يحدث حالياً هو أن العرض أكثر من الطلب والأوضاع الاقتصادية العالمية تدور حولها الشكوك باستثناء الولايات المتحدة.

يذكر أن سعر برميل النفط الكويتي انخفض في تداولات أسس إلى مستوى 38.90 دولار مقارنة ب 41.29 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقاً للسعر اللعن من مؤسسة البترول الكويتية اليوم.

وتراجع سعر عقود خام نفط الاسرارة مزيج برنت لتسليم فبراير عند التسوية 0.84 دولار ما يعادل 1.77 في المئة ليصل إلى مستوى 46.59 دولار في حين انخفض سعر عقود الخام الأمريكي الخفيف لتسليم فبراير عند التسوية 0.18 دولار ما يعادل 0.39 في المئة ليصل إلى مستوى 45.89 دولار فيما يلي السؤال متى يتوقف نزيف أسعار النفط؟.

غلوبل: صندوق «مايور للتحوط» يحقق 61 في المئة عام 2014

مضيفاً أنها تستورد أكثر من 80 في المئة من احتياجاتها من النفط لذا فإن انخفاض أسعار النفط سيكون له أثر إيجابي على الاقتصاد الهندي.

وتعد الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية ومن المتوقع أن يصل حجم اقتصادها إلى حوالي 30 في المئة من حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2025.

بوضع استثماري قوي وتتميز بخصائص ديموغرافية إيجابية بوجود طبقة متوسطة ناشئة وانتشار مبادئ الادارة السليمة في اقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية.

ونذكر أن من المتوقع أن تساهم الإصلاحات التي ستنفذها الحكومة الهندية في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق بيئة استثمارية مواتية للمستثمرين الأجانب

التي تصدرها الشركات الهندية مضيفة أن معدل الصندوق يستمتع بالرونة اللازمة لتحقيق النمو والتخفيف من أثر تراجع الأسواق.

ونقل البيان عن نائب رئيس إدارة الأصول العالمية في جلوبل راجيش جورج قوله أن الأسواق الآسيوية وبالأخص السوق الهندية توفر فرصاً استثمارية مغرية مبيانا أن الهند تتميز

أعلنت شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) تحقيق صندوق مايور للتحوط الذي تديره الشركة وستثمر في السوق الهندي أداء بلغ 61 في المئة في عام 2014 متفوقاً على أداء مؤشر السوق الهندي (نيفتي) الذي حقق 31.4 في المئة.

وقالت الشركة في بيان صحفي أن الصندوق يهدف إلى تحقيق نمو رأس المال المستثمر من خلال الاستثمار في الأسهم

« فيصل الحمد » رئيساً تنفيذياً لـ « الوطني للاستثمار »



فيصل الحمد

أعلنت شركة الوطني للاستثمار عن تعيين «فيصل عبد اللطيف الحمد» رئيساً تنفيذياً لها، خلفاً لـ «صلاح يوسف الفليح»، الذي أعلن التينك الوطني مؤخراً عن تعيينه رئيساً تنفيذياً للبنك في الكويت.

وبحسب البيان الصادر عن الشركة، فقد تم تعيين «نبيل ثابت معروف» نائباً للرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار والذي كان يشغل منصب مدير عام أول إدارة الأصول.

وفي هذه المناسبة عيّر الحمد عن سروره قائلاً: «هذه الفرصة ستحوّلني قيادة فريق استثنائي في الوطني للاستثمار حيث انتقل إلى مواصلة مشوار النجاح خاصة وأننا في هذا العام نتحفل بالذكرى العاشرة على تأسيس الشركة».

وأضاف: «سنستثمر الوطني للاستثمار في تطبيق استراتيجياتها المالية وسنستمر في تعزيز موقعها كشركة استثمارية رائدة في المنطقة».

وبالإضافة إلى سلسلة التغييرات الإدارية في شركة الوطني للاستثمار كرئيس تنفيذي للشركة الجديدة، ويعكس هذا التحول في مجموعة الاستثمارات البديلة جهود الشركة نحو تعزيز نمو

الفرص الاستثمارية المستقلة في المنطقة، وتأسست شركة الوطني للاستثمار (ش.م.ك.) في شهر يونيو من عام 2005 كشركة تابعة لبنك الكويت الوطني، ويتمحور نشاطها في ثلاثة محاور رئيسية من العمل المصرفي تشمل، إدارة الأصول، والوساطة والبحوث إلى جانب الخدمات المصرفية الاستثمارية.

لتقديم أفضل مستويات الجودة بأحدث الأساليب «بيتك»: برنامج تدريبي متكامل للمعينين الجدد

تقدم بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامجاً تدريبياً متكاملاً لدفعه من المعينين الجدد للعمل في الفروع، بهدف تأهيلهم ورفع كفاءتهم في المعاملات المصرفية للتعامل مع العملاء وفق أعلى معايير جودة الخدمة، ومواجهة متطلبات العمل التي يركز من خلالها «بيتك» على المتكافسة، والارتقاء في خدمة العميل، وابتكار منتجات تلبي تطلعاته، بما يؤكد ريادة «بيتك» في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المالية عالية الجودة مع أفضل وأرقى مستوى خدمة لعملائه.

ويشمل البرنامج الذي يمتد على مدار شهرين دورات متكاملة في المنتجات المصرفية من حسابات وبطاقات مصرفية وودائع وخطابات وخدمات، وكذلك دورات في الأساسيات الشرعية، وغسيل الأموال، وأرشادات البحث، والتعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى دورة في مركز الاتصال وأهميته وأدواته والخدمات

التي يقدمها، ودورات في البيع وأنواعه ودور، وطرق البيع، والعقار، والعمليات التجارية بشتى أنواعها، والمراجحة، والسيارات، مع التركيز على خدمة العملاء وجودة الخدمة، وتلبي هذه الموضوعات التي يقدمها البرنامج المعرفة المصرفية للمعينين الجدد، وتؤهلهم للقيام بمهامهم على أكمل وجه في خدمة العملاء باستخدام أحدث الأدوات التقنية، والبرامج المتوافقة مع المعايير العالمية للتكنولوجيا المصرفية، وكذلك تساهم في تقريب العمل والتعرف بعمق على الأساليب المتبعة في العمل المصرفي والبرامج السلوكية وأنماط العملاء.

ويلى البرنامج التدريبي المتكامل الذي يتضمن تقييمات يومية وامتحانات تقديم مشروع يقوم من خلاله كل متدرب بطرح مقترحات لتطوير منتج ما أو ابتكار منتجات وخدمات، مما يعزز روح الإبداع والابتكار لدى موظفي «بيتك» ويتماشى مع متطلبات العملاء.